تأملات فيما شَجَرَ بين الشعراء والنحاة

د. أحمد غرس الله

جامعة منتوري1 قسنطينة،

ملخص البحث:

استعرض هذا البحث عددًا من الأبيات، لشعراء من الجاهلية، وصدر الدولة الإسلامية، هي من أشهر ما شَجَرَ بين الشعراء والنحاة، بسبب ما يبدو عليها من مخالفة المألوف في العربية. ووقف عندها وقفات تأملية، مبرزا اعتراض بعضهم عليها. وغاص وراء ما قيل بشأن تلك الأبيات، وناقشه مناقشة علمية نزيهة. وقد خلص البحث بعد الفحص الدقيق واستقصاء الأقوال، إلى أن تلحين النحاة- ومن بنى على أقوالهم ممَّن كان بعدهم- لأصحاب هذه الأبيات، ليس إلا تحاملا على الشاعر.

إذ قد وقف البحث على توجيهات حسنة لتلك الأبيات، من طرف أئمة اللغة والنحاة. كما أوضح البحث أيضًا، بالحجة والدليل، أن نفي بعض المعاصرين السليقة اللغوية عن أمثال أولئك الشعراء، إنْ هو إلا حكم متعجل ودعوى بلا دليل.

لقد استرعى انتباهي وجود أبيات شعرية كثيرة شَجَرت [1] بين الشعراء والنحاة من جهة، وبين النحاة أنفسهم من جهة أخرى، وقد تردد صدى ذلك في كتب اللغة العربية، وكذا كتب الأدب. بعضها تناوله النقاد والعروضيون؛ بالنظر إلى قوافيها النابية عن قوافي القصيدة، وبعضها الآخر تناوله النحاة وعلماء اللغة؛ لما يبدو عليه من الخروج عن المألوف في العربية. وبعض تلك الأبيات جاهلي، وبعضها إسلامي.

---

[1] معنى شَجَرَتْ بينهم: اختلفت بينهم واختلطت، وقد سمي الشجر شجرًا لاختلاف أغصانه وتداخلها وتشابكها. انظر لسان العرب لابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. مادة (ش.ج.ر)، وقال الله تعالى: " فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا " النساء/65.

أما ما كان منها لجاهلي، فهو سابق للنحاة، وأمّا ما كان لإسلامي كالفرزدق، فقد تعرض للانتقاد مرتين؛ مرة في حياة الشاعر حين وُوجهَ من طرف النحاة بمآخذ وملاحظات على ما بَدَا لهم في قوله من عثرات، وأخرى في عهود تالية لذلك؛ إذْ عرض بعض العلماء والدراسيين لتلك الأبيات بالنقد والتمحيص، ليس لهم من مرتكز في ذلك غير ما سبقهم إليه النحاة. فجعلوا من أحكامهم، على تلك الأبيات منطلقات لبلوغ غايات، على نحو ما نقرأه في كتب بعض الدراسيين المعاصرين.

لقد اتخذ بعض الدراسيين المعاصرين من تخطيء نحاة لشعراء جاهليين وإسلاميين، في بعض أقوالهم، حجة لا تُضْهَضُ وسندا لا ينقض، للإدلاء برأي أو تقرير فكرة، تخص اللغة العربية وأهلها في أزهى عصورها؛ العصر الجاهلي والعصر الإسلامي. ذلك كالذي أقدم عليه الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب– المرحوة له الرحمة– حين ذهب إلى أن الشعراء الفحول، في الجاهلية والإسلام، كانوا يخطئون في اللغة، أو قل في استعمالها، كما يخطئ غيرهم ممن لاحظَّ لهم من العربية، على ما في هذا من الخطورة. ثم جعل ذلك من المسلمات التي لا تناقش، ومضى إلى ما هو أبعد منه؛ فقرر أن اللغة العربية الفصيحة لم تكن سليقة بالنسبة إلى أولئك الشعراء بدعوى وجود الخطأ في شعرهم. والواقع أنّ ما ظُنّ به الخطأ قد يكون مجرد استعمال خاص لجأ إليه الشاعر، وقد أوّله النحاة وخرّجوه على وجوه مختلفة.

على أنّ مسألة تخطيء أمثال أولئك الشعراء، ونفي كون اللغة الفصحى المشتركة بين القبائل العربية، لغة سليقة، مسألة تستوقف الباحث المتأني وتدعوه إلى التفكير العميق والتأمل الدقيق. وقد تأملت هذه المسألة طويلاً، مسألة تخطيء الفحول، ونفي صفة السليقة اللغوية عن العربي الذي عاش في عصور الفصاحة العربية، فضلاً عن أن يكون ذلك العربي شاعراً من المعدودين. وقد لمست في نفسي رغبة ملحة في عرضها من جديد للبحث والمناقشة العلمية النزيهة لعلي أهتدي فيها

إلى فكرة جديدة أو رأي آخر مغاير، أو أضع يدي على بعض الملاحظات التي تنير السبيل أمام الباحثين مستقبلاً.

إنّ هذه مسألة ذات أهمية بالغة، إذ تتعلق باللغة العربية وأهلها في أزهى أطوارها التاريخية، "وقد أتى أَبَدُ على لُبَدٍ"، فالآن قد صار يفصلنا عن تلك الحقبة القرون الطويلة من الزمان. ولا نملك الأدلة المادية للجزم فيها برأي. وإن القارئ المتأني، والدارس المدقق ليتوقان إلى الحجة الساطعة والدليل المقنع، ولا يركنان إلى الأحكام المستعجلة. لذلك ينبغي للباحث الذي يروم مثل هذه المسألة توقي اعتساف الطريق، والاحترازُ من المجازفة في إطلاق الأحكام.

وقد تعلق فكري بمجموعة كبيرة من الأبيات- بعضها من شواهد النحاة- تضمن كل منها مسألة اختلف فيها النحاة، أو لحنُوا فيها الشعراء. ثم كان في العصر الحديث من اتخذ من ذلك منطلقات بنى عليها أفكارا في اللغة. وقد بَدَا لي فيما قيلَ في ذلك، قديماً وحديثًا ما يدعو إلى التأمل وإعمال النظر. فاستقر في عزمي أن أعيد عرضها للبحث والمناقشة، بالنظر إلى ما تقرر من أصول اللغة من جهة، وأقوال النحاة فيها من جهة أخرى، عسى أن يوفقني الله إلى توضيح غامض أو استجلاء حقيقة. ولما كانت تلك الأبيات من الكثرة، بحيث لا يمكن تناولها كلها في المساحة الضيقة لهذه الكلمة المختصرة، فإن الاقتصار على أشهرها أمر لا مندوحة عنه.

انتقيت خمسة أبيات، بدت لي أكثر شهرة وأوسع تداولا من غيرها، ثلاثة أبيات للفرزدق، وبيتا للأخطل، وآخر للنابغة الذبياني. وآثرت البداية بأبيات الفرزدق، فبيت الأخطل، إذ أنهما عاشا في مرحلة التقعيد للغة العربية، وعاصرا أوائل النحاة، وتعرض الأول منهما لمآخذهم وانتقاداتهم. وكان له مع بعضهم مساجلات، على ما تحدثنا به الروايات التاريخية، كما سنرى. والبحث معقود لما شَجَرَ بين الشعراء والنحاة. وأختم ببيت جاهلي للنابغة الذبياني، عيب عليه في حياته من طرف العارفين بموسيقى الشعر، يوم دخل المدينة. ولو أن النابغة وأمثاله كامرئ

القيس والأعشى وحسان بن ثابت، أدركوا زمن النحاة لما سلموا من ألسنتهم، ولجرى بين الفريقين جدل لغوي، كان يكون لنا منه منافع علمية جمة، لكنهم قضوا قبل أن يكون النحو والنحاة.

ثم كان في مرحلة متأخرة أهل اللغة ومن تبعهم من الباحثين، فحملوا على أولئك الشعراء، وتنقصوهم ونسبوهم إلى اللحن، ونعتوهم بالخطأ والخروج عن المألوف في اللغة، على الرغم من علوّ كعْب أولئك الشعراء في الفصاحة والبيان، وعليهم وعلى أمثالهم عوّل النحاة في التقعيد إلى جانب القرآن الكريم.

أولاً: وقفة مع بيت للفرزدق:

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ

مِنَ المالِ إلا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

ورد هذا البيت في قصيدة من النقائض، مطلعها[1]:

عَزَفْتَ بأَعْشاشٍ وما كِدْتَ تَعْزِفُ

وَأَنكَرْتَ مِنْ حَوْرَاءَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ

هذه هي الرواية المشهورة له التي عليها معظم المصادر، وفيه روايات أخرى سنذكرها في أوانها، عند بسط القول فيه ومناقشة ما ثار حوله. ويعد هذا البيت من أشهر الأبيات التي طالت فيها أقوال العلماء، إن لم نقل أشهرها على الإطلاق. فقد تناوله النحاة وأهل اللغة، وعجت به كتبهم منذ عهد مبكر، منذ أن فجر الإشكال الوارد فيه على الفرزدق أحد النحاة الأوائل، وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي.

تذكر الروايات التاريخية أن الفرزدق أنشد قصيدته المشار إلى مطلعها قبل قليل، فلما مرَّ البيت: وعَضُّ زمَانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدَعْ:.... البيت.

اعترض ابن أبي إسحاق الحضرمي على قوله (مُجَلَّفُ) بالرفع؛ فأخذ بالظاهر القريب، وظنّ أنه عطف المرفوع على المنصوب. ويبدو أن الفرزدق قد ساءه اعتراض

[1] انظر ديوان الفرزدق. قدم له وشرحه مجيد طراد. دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان، (د،ط). 2004 م، ص: 75.

ابن أبي إسحاق، فرد بكلمة نابية بعض الشيء، ومن ذلك اليوم صار هذا البيت يمثل إشكالاً كبيرا أفاض فيه النحاة وأهل اللغة، واختلفت في تأويله مذاهبهم وتشعبت آراءهم، ثم كان في العصر الحديث من استغل ذلك الاختلاف، في ذلك البيت وفي غيره، لبلوغ غاية وتقرير قضية، كما سنرى إن شاء الله.

حكى أبو عبيد الله المرزباني عن ابن سلام أنه قال:" واخبرني محمد بن يحيى قال: ... حدثنا أبو عمرو بن العلاء، قال أنشد الفرزدق قصيدته:

عَرَفْتَ بأَعْشاشٍ وما كِدْتَ تعْرِفُ

فمرّ فيها:

وعَضُّ زمَانٍ يا ابن مَروانَ لمْ يَدعْ من المالِ إلا مسْحَتًا أو مُجَلَّفُ.

فقال ابن أبي إسحاق: على أي شيء رفعت (مجلفًا)؟ قال: على ما يسُوءُك[1].قال أبو عمرو: فقلت له: أصبتَ، هو جائز على المعنى على أنه لم يبق سواه"[2].

يجد القارئ في هذه الحكاية أن ابن أبي إسحاق عاب على الفرزدق- باللفظ الصريح- رفع (مُجلفٍ)، وأن أبا عمرو صوّب رفعه، لكنه يجد أيضا في الصفحة التي سبقت هذه الحكاية، من كتاب المرزباني العكس تماما، حيث ذكر أنه حُدِّث عن يونس بن حبيب أنه قال: "قال ابن أبي إسحاق في بيت الفرزدق:

وعضُّ زمان يا بن مروان لمْ يدعْ:،.....البيت.

ويروى (مُجَرَّفُ). وللرفع وجه."[3] وهذا يعني أن ابن أبي إسحاق يقرُّ بوجود وجهٍ مقبول في العربية لبيت الفرزدق خِلافًا للرواية السابقة !

---

[1] في رواية أخرى: على ما يسوءك: علينا أن نقول وعليكم أن تحتجوا. انظر الشعر والشعراء، لابن قتيبة، أبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. (ت 276هـ)، تحقيق مفيد قميحة. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 2. 1985م، ص: 36.

[2] الموشح. للمرزباني، أبي عبيد الله بن عمران بن موسى. (ت 384 هـ). تحقيق. محمد علي البجاوي، دار نهضة مصر. (د.ط). 1965 م. ص: 161.

[3] المصدر نفسه: ص: 160.

وفي الصفحة نفسها رأي آخر لأبي عمرو، في بيت الفرزدق، غير الذي تقدم، جاء في الموشح، نقلا عن ابن سلام أنه قال:" وقال أبو عمرو بن العلاء: لا أعرف له وجها. وكان يونس لا يعرف له وجهًا. قلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبَهْ. قال: لا، كان ينشدها على الرفع، وأنشدنيها رؤية بن العجاج على الرفع"[1].

إن الناظر في هذه الأخبار، المتأمل لما فيها من اضطراب لابد يرتبك ويلتبس عليه الأمر، إذ مع تضارب الروايات وتعارض الحكايات تضييع الحقيقة. و عندئذ يكون للباحث الموضوعي الحقُّ في ترجيح ما يراه أمثل من غيره، وصولا إلى النتائج العلمية النزيهة. على أن معظم مصادر اللغة، والنقد التي حفلت ببيت الفرزدق الذي بين أيدينا، تجمع على أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان يتعقب الفرزدق ويخطئه[2]. وعليه فلا معنى للرواية التي تنسب إليه قبول رفع (مُحَلّفُ).

وللنحاة في هذا البيت تأويلات شتّى تخرجه على ضروب من المعنى، كلها حسن أو جيد يحتمله البيت. إذ له نظائر في الاستعمال اللغوي، والقياس النحوي يقره. لا نستثني من تأويلاتهم إلا ما كان يقوم على تغيير الرواية الأصلية[3]، التي ينصب فيها (مُسحت)، ويرفع (مجلف).

وفي ما يأتي تخريجات النحويين للبيت:

1- ذكر صاحب الخزانة أن الفراء ذهب في إعراب (مُحَلَّفُ) إلى أنه مُبتدأٌ حُذِفَ خبره، تقديره: أو مجلَّفُ كذلك[4].

---

[1] الموشح. للمرزباني، ص: 160.

[2] المصدر نفسه. ص: 157.

[3] غير بعضهم الرواية عن أصلها، بما يتناسب وفهمَه، أو علمه باللغة، أو درايته بعلم النحو، انظر هذه الروايات في الانتصاف من الإنصاف". وهو ما كتبه الأستاذ محمد محي الدّين عبد الحميد في حاشية "الإنصاف في مسائل الخلاف"، لابن الأنباري، المكتبة العصرية. صيدا، بيروت، (د.ط) ، 1997.ج: 1، ص: 189.

[4] انظر خزانة الأدب ولب لسان العرب. عبد القادر البغدادي (ت 1093 م) تحقيق. محمد السلام هارون. مكتبة الخانجي لطبع والنشر والتوزيع. القاهرة. ط: 2. 1984. ج: 5. ص: 148.

ولنا على هذا التوجيه تحفظ كبير؛ فهو –في نظري– توجيه جانب فيه الصواب كثيرا، وذلك من جهة أن الجملة استئنافية، غير أن (مجلف)، لا يصح الابتداء به لأنه نكرة محضة لا مسوغ للابتداء بها؛ فإن اعترض معترض، فقال إنه مثل قوله تعالى: "**إِنَّ الذين آمَنُوا وَالذينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُم يَحْزَنُونْ.**"[1] حيث أعربوا (الصابئون): مبتدأ، حذف خبره بتقدير: والصابئون كذلك[2] هذا إعراب سيبويه، واستشهد له ببيت لِـ "بشر بن أبي حازم"[3]. والجواب عن ذلك أن بينهما فرقًا جوهريا. فإعراب سيبويه لِـ (الصابئون) جيد لا يصح الاعتراض عليه لأن اللفظ معرفة، وأما (مُجَلَّفٌ)، في بيت الفرزدق، فنكرة محضة لا مسوغ للابتداء بها.

2- مرّ بنا في حكاية المرزباني عما شَجَرَ بين الفرزدق وابن أبي إسحاق حول البيت المذكور سابقا[4]، أن الفرزدق غضب وردّ بعبارته الشهيرة: (على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تحتجوا)، ولما سمعها أبو عمرو بن العلاء قال له أصبت، هو جائز على المعنى على أنه لم يبق سواه. ففي عبارة أبي عمرو هذه إشارة صريحة إلى أنَّ (مُجَلَّفٌ) فاعل مرفوع بفعل مضمر، دل عليه ما قبله، ذلك من جهة أن قول الشاعر: (لم يَدَعْ إلا مُسْحَتًا) تعني: بقي مُسْحَتٌ، وعليه فما بعدها تعني: (أوْ بَقِيَ مُجَلَّفٌ)[5]، ارتفع على الفاعلية. وهذا تخريج رائع لا يصدر إلا عن نظر ثاقب لِذِي علم وفهم وذكاء متقد. وما هو بالتحايل ولا التمحل كما زعم بعضهم.

---

[1] المائدة/69.

[2] انظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري محمود بن عمر.(ت 538 هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت) ج:1 ، ص: 631.

[3] انظر الكتاب. سيبوية. أبو بشر عمرو بن قنبر (ت 180 هـ). تحقيق. محمد السلام هارون. عالم الكتب، ط:3، 1983 م. ج: 2، ص: 155، 156.

[4] انظر ص: 4 من هذا البحث.

[5] المجلف من المال هو الذي ذهب معظمه وبقي أقله. والمسحت هو الذي فني كله ولم يبق منه شيء. انظر لسان العرب لابن منظور، مادة (ج.ل.ف) كذلك مادة (س.ح.ت).

وبذلك خرج البيت، أيضا، أبو علي الفارسي في كتاب الشعر[1]. وقد أخذ بهذا الرأي، من النحاة المتأخرين،ابن يعيش، حيث قال: "ألا ترى أنه رفع (أوْ مُجَلَّفُ) على معنى بقي من المال مُسْحَتُ"[2].

3- وذهب الكسائي في توجيه الرفع في (مجلف) إلى أنّ (مُسْحتًا) وصف مشتق بصيغة اسم المفعول، من الفعل (أسْحَتَ)، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل باعتباره وصفا جاريا مجرى فعله في المعنى والعمل. و (مُجَلَّفُ) معطوف على ذلك الضمير المستتر[3]. وإنه لتوجيه جيد رائع، ينم عن وَعْي ونباهة، وفهم عميق لأسرار العربية، إذ يكون معنى البيت على أساسه قريبا من أذهان ذوي الدراية بدقائق اللغة العربية.

4- وذكر صاحب الخزانة أن لأبي علي الفارسي في كتابه "التذكرة" – ولم أحصل عليه- مذهبًا آخر في تخريج البيت مفاده أنّ (مُجَلَّفُ) مصدر ميميٌّ من الفعل (جَلَّفَ) من قولهم جلّفه الزمان بمعنى ذهب بأكثر ماله ولم يترك له إلا القليل، ونص على أنه معطوف على (عض زمان). وعليه يكون تقدير الكلام: وعَضُّ زَمانٍ وتجليفهُ لم يدعْ من المال إلا مُسْحتًا.[4] ومعنى البيت بهذا التوجيه واضحٌ مشرق لا خفاء فيه.

هكذا أول النحويون قول الفرزدق السابق، وبهذه التوجيهات الأربعة خرجوا إعرابه. وقد تبين لنا أن البيت يحتملها جميعا إلاّ التخريج الأول، فقد بيّنا عدم اتفاقه مع المطرد في اللغة. إن الإعراب ليس مجرد حركة في آخر الكلمة، كما قد يظنّ، وإنما هو الإفصاح والإبانة عن المعنى. وقد كان للبيت معنى واضح ومفهوم بكلّ من تلك التخريجات. وذلك ما يمكن أن يسمى بالاحتمالات في الإعراب؛ وهو أن يكون

---

[1] انظر كتاب الشعر، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377 هـ) تحقيق، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1. 1988 م. ج: 2، ص: 538.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش. موفق الدين (ت 643 هـ).عالم الكتب، بيروت، لبنان. (د.ط) . (د.ت)، ج: 1، ص: 31.

[3] انظر خزانة الأدب. عبد القادر البغدادي، ج:5 ، ص: 148.

[4] انظر المصدر نفسه، ج: 5، ص: 148.

للكلمة أكثر من وجه واحد. فقد وجد هذا عند أئمة النحاة الأوائل أمثال الخليل وتلميذه سيبويه. وهو ما أعبر عنه إن جاز لي ذلك بوقوع اللفظ من التركيب في موقع[1] خصب، فيعطي المعنى الجزيل، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: "هذا رجل صدق معروفًا صلاحه"[2] حيث إن (مَعْروفًا) تحتمل وُجوهًا إعرابية مختلفة.

بعد أن رأينا كيف أول النحويون الرفع في هذا البيت على الوجوه التي مرت، فما الذي أنكره عليه عبد الله بن أبي إسحاق؟ إن الباحث النزيه يدرك تماماً أن ابن أبي إسحاق-وهو النحوي العالم بخبايا اللغة العربية-لا يمكن بحال أن يفوته تخريج البيت على واحد من تلك الوجوه. وأن موقفه ذلك ليس علميا بقدر ما هو شخصي يهدف إلى النيل من سمعة الفرزدق، كشاعر من الفحول المعروفين في زمانه، بخاصة إذا علمنا وأنه تتبعه كثيرا وأنه قد شَجَرَ بينهما في أبيات أخرى، سيأتي ذكر بعض منها إن شاء الله.

لقد صرف ابن أبي إسحاق فكره عن كل ما يحتمله رفع (مُحَلَّفُ) في البيت، ووقف عند ظاهر ما تفيده (أوْ)، ليعيب على الشاعر، عطف المرفوع على المنصوب، وألقى ذلك في وهم الناس، فصدقه فيما بعدُ من يتّبع الرجال على أسمائهم ، ثم تبعهم من تبعهم في العصر الحديث. ولو أنهم تأنّوا قليلا لعلموا أنه ليس من متعلمي العربية، في مدارسنا في أيّامنا، مِمَّنْ أُوتِيَ فطنة ونباهة، من يرتكب مثل هذا الخطأ، فهل يصح في عقْلٍ أو يقوم في وَهْمٍ أن يقع فيه شاعر فحل، عاش في عصر سلامة اللغة، مثل الفرزدق ؟؟ ! لكن ابن أبي إسحاق رماه باللحن وشنعه عليه، رغم أن البيت —كما رأينا — له وجوه حسنة في العربية لا ترد !

---

[1] الموقع ليس هو المحل الإعرابي، وإنما هو علاقة اللفظ بما قبله وما بعده من عناصر الجملة.

[2] الكتاب لسيبويه، ج:2 ، ص: 92.

ثانيا: مع بيت آخر للفرزدق:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ الْقُطْنِ مَنْثُورِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى، وأَرْحُلِنَا عَلَ زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرِ

هذان البيتان مرويان في طبقات ابن سلام، وفي خزانة الأدب، والموشح للمرزباني من قصيدة للفرزدق في مدح يزيد ابن عبد الملك، وقيل سليمان بن عبد الملك. وهما في الديوان مع اختلاف في بعض الألفاظ، حيث آخر البيت الثاني — موضوع البحث — (تزجيها محاسير)[2]، بدلا من (مُخُّها رِير) الرواية المشهورة. ولو كان البيت في الأصل على رواية الديوان، لما تعرض البيت لانتقاد النحاة، وما كان قضية تذكر، وعليه فمن المؤكد أن محقق الديوان قد أثبت البيت الثاني بالعبارة التي عدل بها الشاعر عن العبارة الأولى (مُخها رير)، بعد الذي شَجَرَ بينه وبين بعض النحويين حول جَرِّ (رِيرِ).

على ان الاخبار متضاربة حول ما ثار من خلاف في هذا البيت بين الفرزدق والنحويين. فأخبرنا ابن سلام عن يونس أن عبد الله بن أبي إسحاق لما سمع إنشاد الفرزدق للبيْتين السابقين اعترض عليه قائلا: "أسأت، إنما هو (ريرُ) وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. وقال يونس: والذي قال حَسَنٌ جائز"[3] و حكى المرزباني عمّن حكى عن ابن سلام أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق أَقْوَيْتَ، ولم يلحنه، فغير الفرزدق وقال: على زَوَاحِفَ نُزْجِيهَا مَحَاسِيرُ[4].

وحكى في موضع آخر من كتابه عن إسحاق بن إبراهيم الموصلي أن الذي عاب الفرزدق على قوله (مخها رِيرِ) بالجر، إنما هو عنبسة الفيل. وأن ابن أبي إسحاق

---

[1] انظر طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، محمد بن سلام الجمحيّ، (ت 231 هـ) قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر. مطبعة المدني بجدة، (د.ط) .(د.ت)، السفر الأول، ص: 17، وانظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي. ج:1 ، ص: 239. وانظر الموشح للمرزباني. ص: 156.

[2] ديوان الفرزدق، ص: 236.

[3] طبقات فحول الشعراء، ابن سلام. السفر: 1. ص: 17.

[4] انظر الموشح للمرزباني، ص: 158.

لقِيَ الفرزدق، فكلمه كلاما معناه أن قوله (مُخُّها رِيرِ) ليس فيه ما يشين، وله نظير من الشعر الجاهلي، في قوله الأعشَى: *كُلُّ مُلِثٍّ صَوْبُهُ مَاطِرِ*

فندم الفرزدق، وقال: "قد والله علمت ذاك ولكن ابن النِّبْطِية [يعني عنْبَسَة الفيل] شككَّني، فعاد إلى قوله الأول"[1] وإن كان الخبر صادقًا فإن كلام ابن أبي إسحاق لا يعدو أحد أمرين:

- إن كان صادقا، فهو تكذيب لِمن قال بتَلْحينه الفرزدقَ في (مُخُّهَا رِيرِ).
- وإن كان غير ذلك، فقد كان يريد الإيقاع بينه وبين عَنْبَسَة الفيل، خصوصًا إذا علمنا أن عنبسة "كان يعين على الفرزدق ويروي عليه، فهجاه الفرزدق."[2]

الآن وبعد هذا كله، لنا أن نقف وقفة تأملية، فنتساءل: سواء أكان الذي لحَّنَ الفرزدق عبد الله بن أبي إسحاق، أم هو عَنْبَسَة الفيل، فهل لحنُهُ معتقدًا، حقيقة، أنه أخطأ وجه الإعراب في تلك العبارة البسيطة (مُخُّها رِيرِ)، من مبتدأ وخبر واضحين لا خفاءَ فيهما. وهي مما لا يخطئ ضبطها النابهون من تلاميذ المدارس في زماننا، فكيف بالفرزدق، أحد فحول الشعراء الإسلاميين. أو هل لحنُهُ منتهزًا على سبيل التنقص، لما رأى نجمه قد لمع وشهرته قد ذاعت بين الناس؟

والذي أقوله- ولا أقول، إن شاء الله، إلا ما تبيّن. لي بالبحث صوابُه- إن عنبسة الفيل وعبد الله بن أبي إسحاق. كلاهما من علماء العربية ونحاتها المتقدمين؛ فالأول من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي الستة البارزين المشهورين. المتقدمين، والثاني هو أحد أئمة العربية، و"كان أول من بَعَجَ النحو ومدَّ القياس والعلل"[3]. وهما لا شك يعرفان مكانة الفرزدق في الشعر وقدرته على اللغة؛ إذ كانت الفصحى في أيامه لا تزال عند كثير من العرب صافية نقية، بخاصة عند البَدْوِ مِنهم.

---

[1] المصدر نفسه، ص: 159.

[2] الموشح للمرزباني. ص: 159.

[3] طبقات فحول الشعراء. ابن سلام. السفر: 1. ص: 14.

فإذا أضفنا هذا إلى تضارب تلك الأخبار الواردة بشأن ما حصل للشاعر مع هذين النحويين، وأخذنا كل ذلك بعين الاعتبار، وجدت نفسي أميل إلى ترجيح الرواية التي فيها أن الفرزدق عندما أنشد البيتين السابقين، لفت انتباهه ابن أبي إسحاق إلى أنه أقوى في البيت الثاني[1] (مُخها رِيرُ). فهذه الرواية مهمة جدا، لأنها تدل دلالة قاطعة على أن الفرزدق لم ينشد البيت بالجر (رِيرِ)، بل بالرفع وإلا لما كان فيه إقواء، لأن ما قبله مجرور. فلما رفع (مخها رِيرُ) صار البيت نابيًا عما قبله، وهو الإقراء الذي عابه عليه ابن أبي إسحاق. وهذا تفْنيدٌ لدعوى من ادعى فيما بعد اللحن على الفرزدق، وحاول التشنيع عليه بلا دليل. وهو أيضا نقْضٌ لما حاول أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب إثباته، في العصر الحديث، من وقوع الفرزدق ومعاصريه، وبعض من كان قبلهم، في اللحن. لقد حاول إثبات هذا واستدل عليه بمثل هذه الأدلة التي لا تثبت للنقد، ليؤسس عليه فكرة أن العربية الفصحى المشتركة لم تكُن لغة سليقة بالنسبة إلى العرب أنفسهم. وهذه مسألة لا يصح تعجيل الحكم فيها دون البحث الشامل والاستقصاء الدقيق، وسأعود لمناقشتها إن شاء الله.

بناء على كل ما تقدم استقر عندي، أن الفرزدق قد أنشد بيته بالرفع (مُخُّها رِيرُ) على قياس النحو، وليس كما ذكر الدكتور رمضان عبد التواب، الذي تمسك برواية الجر (مُخُّها رِيرِ)، تمهيدًا لتأسيس فكرته المشار إليها قبل قليل؛ بأن الشاعر العربي قبل الإسلام وبعده، كان تستهويه موسيقى القافية فيخطئ في النحو؛ لأن الشاعر في الجاهلية والإسلام، في رأيه، له أذن موسيقية وليس له سليقة لغوية !! وحاول الدكتور رمضان توكيد هذه الفكرة للقارئ العربي في كثير من فقرات كتابه "فصول في فقه العربية"[2]. ولا أراه وفق فيما ذهب إليه، لأن كل كلامه في هذه المسألة ترده المناقشة العلمية النزيهة. وسأعود إلى هذا في أوانه.

---

[1] انظر ص: 9 من هذا البحث.

[2] انظر فصول في فقه العربية. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط:2، 1983 م، ص: 90 وما بعدها.

وإذن فالمسألة المتعلقة بقول الفرزدق (مُخُّها رِير) لا تعدو أن تكون مجرد إقواء ألجأه إليه حفاظه على سلامة اللغة؛ فرفْعَ وقافية القصيدة مجرورة، وليس العكس، كما توهم كثير قديما وحديثا. والإقواء خطأ عروضي: من عيوب القافية عند النقاد، لكنه موجود في شعر الفحول في الجاهلية والإسلام. أخبر ابن قتيبة عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال:" فحلان من الشعراء كانا يقويان: النابغة وبشر بن أبي خازم"[1].

ونسب ابن جني إلى الأخفش أن العرب كانت لا تستنكر الإقواء، قال: "وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء ويقول: قَلَّتْ قصيدة إلا وفيها إقواء."[2]

والشاعر العربي بعامة له أذن موسيقية، ويحرص كثيرا على انسجام موسيقى القافية، لأنه يعلم أن ذلك من أدقّ خصائص الشعر، والعرب تحرص على الإعراب، لأنه من أهم خصائص لغتهم، وبلغ من حرصهم عليه إلى حدِ معاقبة من يلحن فيه.[3]لذلك إذا خالف إعرابُ كلمةٍ في آخر بيت حركة القافية، فإن الشاعر يختار الإعراب الذي يؤدي المعنى ويحقق الغرض. قال الأستاذ إبراهيم مصطفى، رحمه الله: "وأنت تعلم حرص العرب على الإعراب، ودقة حسهم به، وتأديبهم عليه. وتعلم طبيعة الشعر العربي، وما فيه من قافية، وما للقافية من أحكام، وأن التماثل والانسجام من أجَلّ صفاته، وأدق خصائصه. فلما تعارضت حركة الإعراب وحركة القافية، استجاب العربي لما هو أولى أن يمثل معناه ويصور مراده، ومَا هو ألصق بطبعه وأدخل في عربيته، وهو الإعراب."[4]

---

[1] الشعر والشعراء. ابن قتيبة. ص: 164.

[2] الخصائص. ابن جني، أبو الفتح عثمان.(ت 392هـ) تحقيق. محمد علي النجار. دار الكتاب العربي. (د.ط)، (د.ت) ج: 1. ص: 240.

[3] يروى أن عمر بن عبد العزيز قال:" إن الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن، فأرده عنها وكأني أقضم حبَّ الرمان الحامض لبغضي استماع اللحن. ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيعرب فأجيبه إليها التذاذًا لما أسمع من كلامه" من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ط: 7، 1985 م. ص: 201.

[4] إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. لجنة التأليف والترجمة والنشر. (د.ط).(د.ت). ص: 95 ؛ 96.

ومع ذلك كله حاول الدكتور رمضان عبد التواب إلغاء الإقواء بالمعنى الذي اصطلح عليه العروضيون، وأهل اللغة، بدعوى أنه خطأ نحوي يقع فيه الشعراء، لأن العربية لم تكن لهم سليقة ! وهذا نفي لوجود السليقة اللغوية عند العرب، كما سأبيّن بعد قليل.

ثالثا: مع بيت آخر للفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عبدُ اللهِ مَوْلَى هجوْتُه ولكنَّ عبدَ الله مَولَى مَوَالِيَا

علمنا من خلال مناقشة البيتين السابقين، ومن مصادر مختلفة أن ابن أبي إسحاق كان يتعقب الفرزدق ويلحنه، فلما أَحَّ عليه هجاه الفرزدق بهذا البيت، فخطأه في قوله (مَوْلَى مَوَالِيَا)، وقال ينبغي أن تقول مَوْلَى مَوَالٍ، وتناقل الناس الخبر، فقال الفرزدق: "فما بالُ هذا الذي يجرُّ خُصْيَيْهِ في المسجد[يعني ابن أبي إسحاق] لا يجعل له بحيلته وجهًا؟"[1]. من ذلك الحين صار مأخذ ابن أبي إسحاق على الفرزدق في آخر هذا البيت مسألة نحوية وقف عندها كثير من النحويين الذين جاءوا بعده، وكان لهم فيه أقوال متضاربة.

على أن اعتراض ابن أبي إسحاق يتمثل في أن (موالي) بزنة جوارٍ وتعرب إعرابها؛ أي هي جمع على مثال (فَوَاعِلَ)، معتل اللام. وما كان كذلك فهو اسم منقوص ممنوع من الصرف. والمشهور في فصيح الكلام حذف يائه وتعويضها بتنوين الكسر رفعًا وجرًّا، دون النصب؛ فإن الفتحة تظهر على الياء لخفتها، نقول: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ[2].

استشهد سيبويه ببيت الفرزدق على أن العرب إذا اضطروا أجروا المنقوص على الأصل كأنه اسم صحيح، ونسب الرأي إلى الخليل. قال بعد أن أنشد بيت الفرزدق: "فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لابد لهم فيه من الحركة أَجْرَوهُ على الأصل"[3]. وليس

---

[1] الموشح، المرزباني، ص: 159.

[2] راجع في هذا كتب النحو، باب إعراب الاسم المنقوص.

[3] الكتاب، سيبويه، ج:3، ص: 313.

بيت الفرزدق بِدْعًا في ذلك، فله نظائر كثيرة عند غيره من الشعراء، أنشدها سيبويه مستدلا بها في هذا السياق. اكتفى منها بقول المتنخل الهذلي[1]:

أَبِيتُ علَى مَعارِيَ فاخِراتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العباط.

حيث أجرى الشاعر (مَعَارِيَ) مجرى الصحيح فحرك الياء بالفتحة فرارًا من الزحاف. وجرى المبرد، في هذه المسألة على مذهب الخليل وسيبويه، واستشهد هو الآخر ببيت الفرزدق السابق، وأبيات أخرى لغيره، لا يتسع لها المقام. قال:" ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر ردّ الأشياء إلى أصولها."[2]

على أن الخليل وسيبويه ومن حَذَا حَذْوَهما لم يجيزوا تصحيح المعتل إلا في حال الضرورة، ولم يحددوا الضرورة التي تحمل الشاعر على ذلك. وهنا لابد من وقفة تأملية، فإنه لا ينبغي لذي النظر المتأني أن يركن إلى مثل هذا الرأي، ويسلم به على علاته ، ذلك لأن الباحث المدقق لا يعول كثيرا على صاحب القول ومكانته العلمية بقدر ما يُعوّل على القول ذاته ومدى ما فيه من صحة. فإن رأي الخليل وسيبويه هذا فيه ما يقبل المناقشة. فكل ما يفهم من كلامهما أن الفرزدق حرك الياء بالفتح من (مَوَالِيَا)، لا لشيء إلا استنكارًا للزحاف.

والحقيقة أن الزحاف ليس ضرورة تبيح للشاعر الإتيان بما لا يجوز مثله في الشعر؛ لأنه تغيير طفيف يصيب الوزن ولا يفسده. كما أنه موجود في الشعر وقلما تخلو منه قصيدة منذ عهد الفحول في الجاهلية.

وعليه فالذي استقر عندي ورجح بالنظر والتدقيق في أقوال العلماء ممن جاء بعد الخليل وسيبويه، أن الشاعر إذا كان مخيّرا بين الزحاف وزيغ الإعراب؛ أيّ تغييره عن وجهه، كما هو الحال في بيت الفرزدق السابق، فالأولى له أن يختار الزحاف، بل

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج:3، ص: 313.

[2] المقتضب. المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد.(ت 286 هـ)، تحقيق. محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت. (د.ط) .(د.ت)، ج:1، ص: 144.

إنه يختار الزحاف. ذلك لأهمية الإعراب عند العربي، وربما كان هو عماد العربية، لأن المعنى لا يدرك إلا به. وغرض المتكلم كان دائما منذ أن وجدت اللغة هو إفادة السامع معنى معينا، لا أن يطربه بلفظ موسيقي معناه خفي. قال الإمام أحمد بن فارس- رحمه الله-:" إنما بالإعراب تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين".[1] فلما كان الإعراب بهذه الأهمية في كلام العرب، فليس من اللائق طرحه أو الإغضاء عنه بسبب زحاف، بل إن بعض العلماء ذهب إلى أنه ينبغي على الشاعر —إذا كان بالخيار بين الزحاف وتغيير الإعراب- أن يزاحف لأن ذلك أقيَسُ من زيغ الإعراب. قال ابن جني:"... ولكن اعلم أنّ البيت إذا تجاذبه أمران، زيغ الإعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفاة الفصحاء [البدو] لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب. كذلك قال أبو عثمان، وهو كما ذكر."[2]

فإذا عدنا الآن إلى بيت الفرزدق بدا لنا زيغ الإعراب فيه واضحا. ولكنّ من العلماء من جعل تصحيح الياء في آخر الاسم المنقوص نحو جَوَارٍ ومَوَالٍ لغة لبعض العرب. صرح بذلك صاحب خزانة الأدب، واستشهد ببيت الفرزدق[3]. وذكر لصاحب اللباب رأيًا ينزه بيت الفرزدق من اللحن تماما، ويجعله جاريًا على المطرد في اللغة، جاء في الخزانة: "وقال [صاحب اللباب]: ونحو جوارٍ حكمه حكم قاضٍ رفعا وجرا على الأعرف وحكم ضوارب [اسم صحيح] نصبًا، وقيل نصْبًا وجرًّا. وبهذا سقط اعتراض ابن أبي إسحاق على الفرزدق في قوله:

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا"[4].

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق. مصطفى الشويمي. مؤسسة بدران للطبع والنشر. بيروت. لبنان. (د.ط). 1964م. ص: 190.

[2] الخصائص. ابن جني. ج: 2. ص: 333.

[3] انظر خزانة الأدب. عبد القادر البغدادي. ج: 1، ص: 335.

[4] المصدر نفسه. ج: 1. ص: 336.

نلخص من كل ما تقدم إلى أن قول الفرزدق (مولى مواليا) ليس خطأ، يحسب على صاحبه ما دام له ما يؤيده من السماع والقياس معًا؛ إذ وجدنا من العلماء من أجاز ردّ الياء من نحو جوارٍ وموالٍ إلى الأصل وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة.

لكن ابن أبي إسحاق أصر مرة أخرى على تلحين الفرزدق والتشنيع عليه، ربما لغاية في نفس يعقوب، وتبعه آخرون. كما فعل في العصر الحديث الدكتور رمضان عبد التواب، الذي أخذ برأي ابن أبي إسحاق، ومن تبعه ممن كان بعده، وأغضى الطرف عن كل ما قيل بعد ذلك، ليخلص من ثَم إلى فكرة سنتطرق إليها ونناقشها في أوانها إن شاء الله.

رابعًا: وقفة مع بيت منسوب لجرير:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلَابَا

ورد هذا البيت في بعض مصادر اللغة شاهدًا على صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، مع وجود المفْعُول به في التركيب، الذي هو أحق من أي عنصر آخر بهذه الوظيفة.

أشار عبد القادر البغدادي إلى جواز ذلك في مذهب الكوفيين، واستشهد بالبيت منسوبا إلى جرير في هجاء الفرزدق .[1] على أن للعلماء في توجيه نصب (الكلابا) من هذا البيت المنسوب إلى جرير أقوالا أخرى، فقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل (سُبَّ) المبني للمجهول ليْس مسندا إلى الجار والمجرور (بذلك)، وإنما هو مسند إلى المصدر المقدر (السَّبُّ)، وقد حُذف لدلالة الفعل عليه. ونصَّ ابن الشجري على أن الفراء هو أول من احتج بالبيت على جواز إسناد الفعل إلى المصدر المقدر[2]، عند توجيه قراءة عاصم وكذلك نُجِّي المؤْمنين"[3].

---

[1] انظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي.ج: 1. ص: 337.

[2] أشير إلى أني قد عدت إلى كتاب معاني القرآن للفراء، ولم أجد البيت في تفسير الآية المذكورة.

[3] الأنبياء/ 88.

وذهب إلى أن "المراد لسب السُّبُّ بذلك الكلاب"[1]. فرفع مصدر الفعل نائبا عن الفاعل ونصب (الكلاب) مفعولا به لذلك المصدر المضمر. ثم ذكر ابن الشجري أن أبا عليّ الفارسي أجاز ذلك في ضرورة الشعر فقط.[2]

وذهب ابن جني إلى أن إنابة المصدر المضمر عن الفاعل ونصب المفعول "هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال"[3] وأما إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفْعُول فقد عده ابن جني من أقبح الضرورة، ووصفه بالشاذ المحتقر الذي لا يعتد به[4]. ونقل إلينا صاحب الخزانة توجيها آخر للقالي في "شرح اللباب"، يجعل (الكلابا) مفعولاً لولدت، و(جَرْوَ) منصوبا على الذم أو على النداء[5]. وفي هذا من التكلف الممل والتأويل والتمحل الظاهر في التوجيه، ما يجعل الباحث لا يثق به ولا يطمئن إليه.

والحقيقة الهامة التي يجب ذكرها، عند الكلام على هذا البيت، هي عدم وجوده في ديوان جرير وفي شعر النقائض، وهو في كل المصادر التي استشهدت به مروي بلا نسبة. لكن الشيء الذي يستوقف الباحث المدقق حقيقة، هو أن الدكتور رمضان عبد التواب، لم يحفل بشيء مما قاله العلماء في ذلك البيت، ولم يلتفت إلى كل المصادر التي استشهدت به على صحة مسألة في العربية، ولم تنسبه إلى جرير، وتصيَّده تصيُّدًا في فقرة وجيزة من "أعلام الكلام"، لأبي عبد الله محمد بن شرف القيرواني، منسوبا إلى جرير، شاهدا على وقوعه في اللحن. جاء على لسانه، في آخر جولته في البحث عما أسماه أخطاء الشعراء: "وأخيرا يرى أبو عبد الله محمد بن

---

[1] انظر أمالي ابن الشجري. ابن الشجري. هبة الله علي بن محمد ابن حمزة الحسني العلوي. (ت 542 هـ)، تحقيق. محمود بن محمد الطناحي مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1. 1992 م، ج: 2، ص: 519.

[2] انظر المصدر نفسه. ج: 2، ص: 519.

[3] الخصائص. ابن جني. ج: 1. ص: 397.

[4] انظر المصدر نفسه. ج: 1 . ص: 397.

[5] انظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي. ج: 1. ص: 338.

شرف القيرواني (المتوفى سنة 460 هـ) أن من عيوب الشعر اللحن، الذي لا تسمه فسحة العربية؛ كقول جرير:

ولَو ولدت لِعَنْزَةَ جَرْوَ كَلْبٍ لسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلاَبَا.

فنصب (الكلابا) بغير ناصبٍ، وتحيّل له بعْض النحويين بكلام كالضريع لا يسمن ولا يغني من جوع."[1]

والجدير بالملاحظة على هذا النص، هو تغيير الرواية عما في غيره، (ولو ولدت لِعَنْزَةَ)، والرواية المتفق عليها في كل المصادر التي ذكرنا هي (ولَوْ وَلَدَت قُفَيْرَةُ) ، على مثال فُعَيْلَةَ، وهي أم الفرزدق بإجماع. أما (عَنْزَةَ)، وقرنها باللام الجارة، فلا أدري من هي، ولا أظن أحدا غيري يدري. والقارئ لابد يسأل عنها الدكتور رمضان عبد التواب، وابن شرف القيرواني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ (عَنْزَة) مجرورة باللام الشيء الذي يلقي على البيت تعمية لا ينكشف معها المعنى، (وَلدت لِعَنْزَة)، فهل (عَنْزَةَ) هي التي ولدت أو وَلدت لها أخرى؟ لا ندري. سؤال يجيبنا عنه ابن شرف القيرواني ومن نقل عنه !!.

لا أرى ابن شرف القيرواني وفق فيما ذهب إليه، ولا أرى وقوف الدكتور رمضان عبد التواب عنده، وتعويله على قوله دون غيره من المصادر المختلفة؛ إلا لأنه يصب في الغاية التي سعى إلى بلوغها، وهي تخطيء الشعراء لغاية أخرى، سيأتي ذكرها بعد قليل، إن شاء الله.

من كل ما تقدم نخلص إلى القول بأن هذا البيت الذي بين أيدينا لا يمكن التسليم بصحة نسبته إلى جرير، فهو غير ثابت في ديوانه، ولا في شعر النقائض، وهاذان هما المصدران اللذان يعول عليهما في توثيق البيت. ومن ناحية أخرى فجُلُّ المصادر روته بلا نسبة. وعليه فالاحتجاج به على أي مسألة كانت مردود بمنطق النحاة أنفسهم؛ البيت إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال. وعليه فإنه يغلب

[1] فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص: 191.

على ظني أن يكون هذا البيت مصنوعا، صنعه بعض من ضعُفت مُنَّتُه، ثم لما وجدوا فيه ذكر (قُفَيْرَة)، وهي أم الفرزدق، وهم يعلمون ما كان بينه وبين جرير من التهاجي، ظنوه لجرير واستشهدوا به، كلا حسب ما أراد. أقول هذا الكلام على سبيل الترجيح لا على سبيل اليقين، حتى يكتب للبيت دليل جديد يثبت نسبته إلى جرير، ويقرّ استشهاد العلماء على صحة المسألة التي احتجوا لها به؛ أو دليل آخر ينفي نسبته إلى الشاعر، ويكفي الباحثين شر الجدال والنقاش.

خامسا: وقفة مع بيت للنابغة الذبياني:

زَعَمَ البوارحُ[1] أنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وبذَاكَ خَبَّرَنا الغرابُ الأسْوَدُ

هذا البيت من دالية النابغة التي أنشدها في مدح المتجرِّدة زوجة النعمان بن المنذر، بطلب منه على ما قيل. ومطلع القصيدة:

أمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أو مُغْتَدِ عَجْلاَنَ ذَا زادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ

وتجمع المصادر التي تيسّر لي الاطلاع عليها أنه عِيبَ عليه من تلك القصيدة قوله *وبذَاكَ خَبَّرَنا الغرابُ الأسْوَدُ *

بعد قوله في البيت الأول الذي قبله: * عَجْلاَنَ ذا زادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ * فرفع (الأسْودُ)، والقصيدة كلها مجرورة القافية، فأقوى دون شعور منه، فعيب عليه. وذلك مشهور في أخبار النابغة الذبياني.

نقل إلينا المرزباني، رحمه الله، عمن أخبره عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: "دخل النابغة الذبياني إلى المدينة، فقالوا له: قد أقويت في شعرك، وأفهموه فلم يفهم، حتى جاءوه بقينة فجعلت تغنيه: * أَمِنْ آلِ مَيَّة * وتبين الياء في (مزوَّدِي) و (مُغتَدِي)، ثم غنّت البيت الآخر فبيّنت الضمة في قوله (الأسْوَدُ) بعد الدال. ففطن

[1] في الديوان: زعم العُدَافُ. تحقيق. محمد الطاهر بن عاشور. الشركة التونسية للتوزيع. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. (د.ط).(د.ت) ص: 93.

لذلك فغيره، وقال: * وبذّاك تنعابُ الغرابِ الأسْوَدِ * وكان النابغة يقول: دخلت يثرب وفي شعري شيء، وخرجت وأنا أشعرُ الناس[1]."

يعرف القارئ من النظرة العجلى أن في بيت النابغة الذبياني إقواء بيِّنا، ولا عجب؛ فإن العلماء والعارفين باللغة والشعر، وأخبار الشعراء أن النابغة قد كان يقوي دون أضرابه من شعراء زمانه، جاء في طبقات ابن سلام: "ولم يُقْوِ أَحَدٌ من الطبقة الأولى ولا من أشباههم إلا النابغة !"[2] وأورد البيتين السابقين، وبيتين آخرين فيهما إقواء أيضا.

خالف النابغة حركة الروي في قوله: *وبذّاكَ خبَّرَنَا الغُرَابُ الأسْوَدُ* فَرَفَعَ، وأبيات القصيدة كلها مجرورة، فأنكر عليه ذلك العارفون بصناعة الشعر. والإقواء خطأ عروضي يقع فيه بعض الشعراء سَهْوًا، أو اضطرارًا، كما هو الحال بالنسبة إلى النابغة في قوله هذا. فمن كل ما تقدم نعرف أنه سَهَا عن موسيقى القافية بتأثير من قَيْد ملكته اللغوية التي أطلقت لسانه على أصل من أصول العربية المتعارف عليه بين أبناء زمانه، (خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأسْوَدُ)، فاعل بعده صفة لا تكون إلا مرفوعة مثله، والعربي الفصيح – آنذاك – لا يتكلم بغير هذا. وهو مما لا يختلف عليه اثنان ولا يتناطح عليه عنزان.

لكن وجد في العصر الحديث، ممن تخصصوا في العربية وعلومها، مَن عَنَّ له في بيت النابغة السابق، وفي كثير من الأبيات المشابهة له، أن الشاعر قد وقع في خطأ نحوي، لأن العربية – في نظره- لم تكن لغة سليقة بالنسبة إلى جميع العرب بما فيهم الشعراء !! ذلك كما فعل الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه "فصول في فقه العربية"، حيث حاول إلغاء مصطلح الإقواء تماما وإزالته نهائيًا، ليثبت من ثم للقارئ العربي أن ما سماه العلماء قديمًا بالإقواء،

---

[1] الموشح للمرزباني، ص: 47.

[2] طبقات فحول الشعراء. ابن سلام، ج: 1، ص: 67.

ليس إلا خطأ نحويًا يرتكبه الشعراء منذ الجاهلية إلى الآن، متجاوزا بذلك كل علماء العربية، والعارفين، بصناعة الشعر. قال: "... وعلى هذا فالإقواء لم يوجد كما يعرفه العروضيون، وإنما وجد اللحن في الكلام."[1]

إنه يخطئ جميع الرواة الذين تناقلوا بيت النابغة، منذ العصر الجاهلي حتى الآن، يقول:" ويزعم الرواة أن النابغة قال البيت، بضَم الدال من كلمة (الأسود)[2]." ويعرض علينا افتراضًا انتزعه من محيط خياله انتزاعا، مفادهُ أن موسيقى القصيدة تلزم النابغة بكسر الدال. يقول: "ولكن المعقول أن يكون كَسَرها [يعني الدال]، لينسجم الروي وموسيقى الأبيات، ويكون بذلك قد أخطأ في النحو."[3]

لكن هيهات، أي معقول هذا الذي يكذّب الثقات من الرواة الذين هم الناقل الأمين لأشعار القدماء، بمجرد افتراض كهذا، لبناء فكرة جديدة !؟ ولا أظن القارئ يطمئن إليه، مع علمه بثبوت إجماع الرواة على أن النابغة أنشد البيت برفع الدال (الغرابُ الأسودُ).

وقد استغل أبياتًا كثيرة جدا، لشعراء جاهلين وإسلاميين، مما فيه إقواء، أو اختلف النحاة في تخريجه، محاولاً بكل ما أوتي من قدرة إقناعنا بأن أولئك الشعراء يخطئون في النحو، لأن اللغة العربية الفصيحة لم تكن لهم سليقة ! وهذه مسألة على جانب كبير من الأهمية في مجال الدرس اللغوي العربي، وتحتاج إلى فسحة أرحب من حيّز هذا البحث الضيق. لذلك سأشير إليها إشارة سريعة، إذ لها علاقة وثيقة بما أنا بصدده، عسى أن يهيئ لي الله الظروف لأعود إليها لاحقا في بحث مستقل. أجتزئ بهذه الأبيات القليلة التي أخضعتها للبحث والمناقشة استجلاءً لوجه الصواب فيما شَجَرَ بين الشعراء والنحاة، وما ترتب على ذلك فيما بعد، عند من تبعهم.

---

[1] فصول في فقه العربية. رمضان عبد التواب. ص: 92.

[2] فصول في فقه العربية. رمضان عبد التواب. ص: 92.

[3] المصدر نفسه. ص: 92.

عرفنا مما سبق أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان يتعقب الفرزدق، ويستوقفه من حين لآخر، عند بعض الأبيات مخطئا إياه، وقد تبيّن لنا بالبحث والاستقصاء أن ما أنكره ابن أبي إسحاق، قد تأوله النحاة بعده وخرجوه على وجوه في العربية حسنة، تنفي الشبهة عن الشاعر.

كما تبيّن أيضا أن جريرا قد نسب إليه بعض أهل اللغة بيتا، تقدم في البحث، ما هو في ديوانه ولا في شعر النقائض، وما أجدره أن يكون منحولا عليه أو مصنوعا. لكنهم لحنوا به جريرًا في اللغة، وتمسك برأيهم بعض المعاصرين[1]، وصَنَعَ منه قضية، على نحو ما فعل مع أبيات الفرزدق. ومهما يكن البيت المنسوب إلى جرير مصنوعا، فإن العلماء قد جعلوا له وجها مقبولا يجيزه قياس اللغة[2].

أما بيت النابغة الذبياني الذي مرَّ، وعَجزُه: *وبذاك خبّرنا الغرابُ الأسودُ *

فقد رأينا كيف أن كل المصادر التي تناولته متفقة على أن جميع الرواة أنشدوه مرفوع القافية، بضم الدال، وأن العروضيين والمهتمين بصناعة الشعر قد عابوا عليه الإقواء، وأبَى الدكتور رمضان عبد التواب إلا أن يطعن في أمانة الرواة، ويشكك في صحة روايتهم، على افتراض أن يكون النابغة قد أنشد: (الغرابُ الأسودِ) بكسر الدال لِتنسجم القافية مع سائر الأبيات. وغايته من ذلك أن يخطئ النابغة في النحو؛ إذ يترتب على كسر الدال أن يكون الموصوف مرفوعا والصفة مجرورة. ولا يصح في عقل عاقل أن يتكلم النابغة بمثل هذا، وهو المعْدود في الطبقة الأولى من فحول الشعراء في الجاهلية، لكن الدكتور رمضان عبد التواب أصرَّ على تخطيء النابغة وغيره من الفحول، ليعرض علينا فكرة أن اللغة العربية الفصيحة لم تكن لغة سليقة لكل العرب. هذه الفكرة كنت قد أشرت في موضع سابق إلى أنه ينبغي على الدارس عدم

---

[1] انظر ص 1617 من هذا البحث.

[2] انظر ص 1516 من هذا البحث.

التعجيل بإطلاق الأحكام فيها، لأنها تحتاج إلى بحث شامل ونظر دقيق، "وَمَنْ تأنّى أصاب أوكاد، ومَن تعجّلَ أخطأ أوكاد".

إننا إذا سلمنا معه بتلك الفكرة على علاتها، فإننا لا نأمن أن يباغتنا المبتدئون من طلاب العربية في الجامعة بهذا السؤال: إذا لم تكن العربية الفصحى سليقة بالنسبة إلى النابغة الذبياني، والفرزدق، وجرير، وغيرهم ممن لم نعرض لهم في هذه العجالة، كامرئ القيس، ولبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت، والأعشى[1]، فهي إذن لغة سليقة بالنسبة إلى من ؟ ؟ وساعتها نختار، ونعدم الجواب ! !

إنّ الذي استقر عندي في خاتمة هذه السطور، وأميل إليه وأرجحه على غيره، هو أن العربية الفصحى كانت — والله أعلم — لغة سليقة بالنسبة إلى العربي الذي عاش في عصر سلامة اللغة من شوائب لغات الأعاجم. فإن فكرة الدكتور رمضان عبد التواب، التي تنفي السليقة عن النابغة الذبياني وامرئ القيس، ولبيد بن ربيعة تعني إنكار وجود العربية الفصحى في ذلك العصر؛ لأن العربية التي يخطيء فيها أمثال أولئك الشّعراء تعد وهمية من ناحية منطقية. وكل ما في الأمر أن الشاعر يلجأ أحيانا إلى الخروج عن المألوف في لغته، مضطرا. ومعنى ذلك أنه يخالف المألوف عن وعي منه بذلك، وهذا لا يسمى في الحقيقة خطأ، إذ يلجأ إليه لإقامة الوزن أو لتحقيق القافية. أما الخطأ الحقيقي فهو وقوع المتكلم فيما يخالف المألوف والقياس المطرد، دون وعي، أي يرتكب ذلك وهو يظنه صوابًا والله أعلم.

---

[1] هؤلاء الشعراء أبيات تبدو للنظرة العجلى شاذة عن القياس، وتأولها النحاة وخرجوها على وجوه صحيحة في العربية. لكن بعض أهل اللغة رفضوا تأويل النحاة لها، فيما بعد، وخطأوا الشعراء. وتبعهم بعض الدارسين في العصر الحديث.